"الحَوْكمة" اللغوية في المجتمع العربي المعاصر في بعديها الأكاديمي التخصصي والثقافي الاجتماعي العام: الإشكاليات والحلول

د. وافي صلاح الدين حاج ماجد

ملخص البحث:

برز مصطلح الحوكمة اللغوية في الساحة الفكرية واللغوية المعاصرة تعبيرًا حديثًا يختزن في طياته مزيجا من صرامة المعيارية اللغوية والاجتهادات المعاصرة في بعض تلك المعايير وآليات تعميمها وتطبيقها في مواجهة فوضى التخطئة اللغوية وادعاء امتلاك زمام اللغة العربية ومرجعيتها. غير أن ازدحام النتاج اللغوي الفكري الحديث في هذا الجانب بنحو: "قل ولا تقل"، وأشباهها ونظائرها من كتب ومقالات شكلت في مجموعها نوعا من وصاية لغوية معاصرة لا تكاد تعترف بمرجعية واضحة أو محددة، وإنما غايتها نُشدان تسليم وثقة من الجمهور الناطق بالضاد، مع إغفال ملحوظ لجوانب متعددة من المرونة اللغوية في مستويات الخطاب والدرس اللغوي المتعددة كان عساها – لو أُخذت بعين الاعتبار- أن تريح كلًّا من المرسِل والمتلقي بدءًا من الحرف، فاللفظة المفردة، فالتركيب، ثم الدلالة، وانتهاء بالأسلوب.

ومن هنا تبرز الإشكالية التي يناقشها البحث، مستعينا بالمنهج الوصفي التحليلي، ويعالج انعكاسها في جانبين مهمين، الأول: في حقل المعايير المعممة على الطلبة والباحثين والمعلمين والمشرفين والمناقشين في مرحلة الدراسات العليا ونظرائهم في مراكز البحوث اللغوية. والثاني: في الحقل التواصلي العام بين أصحاب تلك الصرامة المعيارية الحديثة وجمهور المثقفين العرب في شرائح المجتمع المختلفة سواء عبر برامج إعلامية مباشرة، أو حلقات تواصلية مباشرة وغير مباشرة. ويختم البحث باقتراح حلول وتوصيات للحد من تلك الوصاية الطارئة، وفتح باب المرونة اللغوية في حدوده التي تسمح بها اللغة، فتخفّ الوطأة، ولا يقول الآخر للأول: "يا رحمكَ الله: لقد حجَّرتَ واسعًا".

المقدمة:

منذ أن أخطأت ابنة أبي الأسود الدؤلي محجة الصواب، سالكة مسلك السؤال قائلة "يا أبتِ: ما أجملُ السماء" وهي تريد التعجب - كما في الرواية المشهورة -، فتح في تاريخ اللغة العربية باب لم يغلق حتى الساعة! إذْ قرع أبو الأسود ناقوس الإنذار واستجاب له آنذاك أمير الفصاحة والبيان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فوجهه لوضع ضوابط أولى تصون الألسنة من الانحراف عن سنن العرب في كلامها، فولد علم النحو، وكانت النشأة الأولى لعلوم اللغة العربية.

فالبداية – إذن – كانت مع اللحن اللغوي؛ لحن نشأ – بادئ ذي بدء – مع العامة وفي بيوت الخاصة، ثم دب في جسد المجتمعات العربية بين بدو وحضر، حتى انصرم عهد كلِّ سليقي يقول فيُعرب، وكان قد تسرب إلى قصور الحكام على المنابر، فعبد الملك بن مروان – الخليفة الأموي – شيَّبه خوف اللحن على المنابر، وعاملُه في العراق الحجاج بن يوسف عرضت له سقطات ولحون رصدها له بعض الحذاق فرأى فيها عارًا مر المذاق، فكان من سمات أهل الحكم والرئاسة في تلك الأعصر الأموية والعباسية الحرص البالغ على تثقيف أولادهم بعلوم اللغة الأساسية من نحو وصرف واشتقاق وبلاغة وأدب وخط وأنساب، غير مكتفين بصغار المعلمين، بل كانوا يأتون بكبار أئمة اللغة والأدب كالكسائي والفراء ووابن الأعرابي وأبي محمد اليزيدي وابن السكّيت، وهم الذين باتت أسماؤهم مرجعا لكل من جاء

بعدهم، فهم كانوا المؤسسين الأوائل لتلك العلوم بأصولها وفروعها ومصطلحاتها، وعلى أصولهم وقواعدهم ترتبت الأحكام والمسائل، ومن اتفاقهم كان الإجماع – من بصريين وكوفيين وبغداديين – ومن اختلافاتهم تفرعت الأقوال والآراء والمذاهب.

وفي المحصّلة: يرصد المراقب مسارين ملحوظين يطردان جنبا إلى جنب؛ مسار النمو المطرد في قواعد ومسائل علوم العربية، ومسار الانحراف المتسارع عن الاستعمالات الصحيحة لمفردات العربية ومعانيها وتراكيبها وأساليبها في كلام العامة والخاصة، أي التفشي المتزايد لظاهرة اللحن اللغوي. فكان من البدهي أن تداعى اللغويون والنحاة إلى رصد تلك الانحرافات (المعيارية)، وتأليف كتب في اللحن اللغوي – عند العامة ثم الخاصة – للتنبيه على ذلك الانحراف، وتعليله، وبيان الصواب وأدلته وشواهده، طمعا في سد الثغرة والعلاج. فتوالت التصانيف في هذا الباب الذي فتح أيضا ولم يغلق حتى لحظة كتابة هذا البحث.

غير أن الأمر لم يقف عند حدود رصد اللحن والتأليف فيه، إذ رأى غير واحد من محققي اللغويين والنحاة أن طائفة من الاستعمالات التي مُنعت ولُحِّن أصحابها من عامة وخاصة هي استعمالات صحيحة وجائزة، بل بعضها فصيح وارد في بعض قراءات القرآن الكريم، ومأثور من كلام بعض الفصحاء؛ إذن حصل تسرع في التلحين والتخطئة، ففتح باب آخر مهم: هو تخطئة المتسرعين بالتخطئة ودفعُ ما زعموه خطأً من الكلام ولحنا من القول بنقول وشواهد تعيد الاعتبار للاستعمالات الصحيحة الفاشية بين الناس، وتخفف من حدة تلك الهجمة على التلحين، وهو الأمر الذي كان لا بد منه لإعادة نوع من التوازن في الفقه اللغوي، ووضع ضوابط له تحد من شطط التهور والتسرع الذي جر إلى تحجير الواسع! وكأنه بمنزلة "استئناف" للأحكام التي أصدرتها بعض "المحاكم اللغوية" لبعض اللغويين، على مجاز التعبير. فانتقل بذلك النزاع والجدال نقلة كبرى؛ فبعد أن كان بين اللغويين وغيرهم من خاصة وعامة، بات بين اللغويين أنفسهم، فغدوا ما بين مخطِّئ ومخَطَّأ وملحِّن وملحَّن وناقد ومنقود ورادٍّ ومردود عليه.

الخلاصة المشهدية:

وفي الخلاصة، أضحى المشهد اللغوي الثقافي العام للأمة طيلة قرون منذ بزوغ فجر التأليف في علوم اللغة العربية إلى الآن – من زاوية اللحن اللغوي وما دار في فلكه من أفعال وردات أفعال – مختصَرا في الظواهر الأربع الآتية:

١. ظاهرة اللحن اللغوي وانحراف ألسنة الناطقين بالعربية عن الصواب اللغوي، بما يشمل العامة والخاصة.
٢. ظاهرة التصدي العام لهذا اللحن وأسبابه – كردة فعل طبيعية – منذ نشأة علم النحو، ثم تفريع العلوم والقضايا والمسائل، ثم التأليف المتخصص في علوم اللغة ووضع قوانينها وأحكامها.
٣. ظاهرة التصدي الخاص للحن العامة والخاصة أو التخطئة اللغوية المباشرة بعد نشأة العلوم اللغوية وازدهار مؤلفاتها، برصد الانحرافات في المفردات والتراكيب والتنبيه عليها، وبيان الصواب فيها.
٤. ظاهرة تخطئة المخطئين، والدفاع عن بعض الاستعمالات المتهمة باللحن أو العجمة أو عدم الفصاحة.

فهي إذن مشهدية خاصة، تشتمل على أربع ظواهر فكرية وثقافية مترابطة آخذا بعضها برقاب بعض، في نسيج فريد يمثل واقعا لغويا وثقافيا، متنقلا في المجتمع العربي من عصر إلى عصر، عابرا الحدود والمناصب والوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولا إلى عصرنا الحديث الذي تعددت فيه المدارس اللغوية العصرية، العربية والغربية، حيث يموج الوضع الثقافي العام بالتأثير المتبادل؛ فاللغويون العرب ونظراؤهم الغربيون والشرقيون خاضعون لمعادلة التأثر والتأثير، فالمستشرقون تأثروا بعدد من أساليب اللغويين العرب وطرائقهم في التحليل والتعليل والاستقراء والاستنباط، بشهادة أمثال بيستون وفيرث وبيرجشتراستر (جاد الكريم، ٢٠٠٤، ٢٨٨-٢٨٩)، واللغويون العرب المحدثون تأثروا كذلك بمناهج الدرس اللغوي الأوروبي، ومدارسه اللسانية الحديثة، من وصفية وبنوية، وتوليدية تحويلية، ... إلخ.

ولا يخفى كذلك ما شكلته ساحات الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث، والمؤتمرات الأكاديمية الدولية من قنوات اتصال وتلاق وتبادل للخبرات أحدثت أثرا بالغا في الذهنية الفكرية للباحثين واللغويين العرب. لكن ما تزال الإشكالية التي ولدتها تلك الحالة المشهدية بظواهرها الأربع قائمة بل خانقة، ولاسيما استفحال المخطئين والملحنين ممن حجَّروا ولا يزالون الواسع والصحيح، الأمر الذي

فتح شهية أغمار من ذوي الأقلام الغضّة من حملة شهادات الماجستير والدكتوراة إلى تصويب سهام التخطئة والتلحين دونما استقراء كاف، أو اطلاع جاد في المعارف اللغوية، أو اضطلاع رصين من التراث اللغوي والأدبي الذي في طياته ما يشفي العلة ويروي الغلة، وفيه – بعدُ – الكفاف من الإجحاف! ومن إفرازات هذا المشهد إحداث إرباك كبير في أذهان طبقات من المثقفين من رجال الفكر والإعلام بله اختصاص اللغة والأدب ولا سيما طلبة الدراسات العليا والباحثين المتخصصين في الحقل اللغوي. وفي هذا الصدد يقول صلاح الدين الزعبلاوي: " ليس يحسن أن نسلك نهجا نحظر به جائزا وننكر مستقيما، وإلا حار الكتاب في أمرهم؛ ماذا يأخذون وماذا يدعون، بل التبست عليهم وجوه القول واختلطت طرائقه، ولا يزال النقاد يعيبون كثيرا من الكلام الصحيح بغير دليل، وفي ذلك مجلبة لارتياب الكتاب وترددهم واختلاط الأمر عليهم". (الزعبلاوي، ٢٠٠٦، ١١).

أمثلة من التسرع في التلحين والتخطئة:

١. يقولون: لا تقل :"أدب وحضارة العصر الجاهلي" والصواب: أدب العصر الجاهلي وحضارته. والسبب: اعتبارهم أنه قد فصل بين المضاف (أدب) والمضاف إليه (العصر) بلفظ (وحضارة)، وهذا خطأ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل بينهما.

والجواب: قد نبه اللغويون – ومنهم صاحب المصباح المنير – أن هذا الأسلوب وارد في فصيح الكلام ومستعمل بكثرة عند العرب، وأنه ليس فصلا بين المتضايفين، بل استغناء عن تكرار المضاف إليه بعد العاطف عند اتساق الدلالة بين المتعاطفين، وعليه قول الفرزدق – وهو من شواهد سيبويه – [من المنسرح] :

يا مَن رأى عارضًا أُسرُّ به
بين ذراعَي وجبهةِ الأسدِ

ويذكر الفرّاء في (معاني القرءان – ٢/ ٣٢٢) أنه " سمع أبا ثَرْوان العُكليّ يقول: قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها". يقول الفيومي (المصباح المنير/ مادة ضيف) ما نصُّه:" ويجوز أن يكون الأول مضافا في النية دون اللفظ والثاني في اللفظ والنية نحو: غلام وثوب زيد، ورأيت غلام وثوب زيد، وهذا كثير في كلامهم" (الفيومي، ١٩٨٧، ١٣٩).

٢. يقولون: لا تقل "ماء مالح"، وقل "ماء مِلْحٌ" لأن المعاجم اللغوية القديمة تنص على أن عبارة (ماء مالح) لغة رديئة.

والجواب: أنه يجوز قول ماء مالح في الفصيح المستعمل. وقد ثبت ذلك في كلام طوائف من فصحاء العرب، ومنهم الإمام الشافعي رضي الله عنه، وهو ممن يحتج بلغته باتفاق العلماء. وقد ثبت في شعر عمر بن أبي ربيعة قوله: [الطويل]

ولو تفلت في البحر والبحر مالحٌ
لأصبح ماء البحر من ريقها حلوا

وأما قضية أنه لغة رديئة فمراد اللغويين بذلك أنه رديء في القياس بالنسبة لقبائل العرب الذين يقولون: مُلِح الماء – بالضم – فهو مِلْح، فاسم الفاعل من فَعُل اللازم ليس قياسه أن يكون على فاعل، بل يأتي على وزن من أوزان الصفة المشبهة.

فالوصف بمالح على مقتضى هذه اللغة هو بعيد أو رديء في قياسهم. وأما على لغة الحجازيين – الذين منهم الشافعي وعمر بي أبي ربيعة المخزومي – فالفعل هو: مَلَح يملُح بفتح عين ماضيه – من باب قعَد يقعُد – فهذا ينقاس فيه بناء اسم فاعله على مالح، فلا رداءة فيه ولا غضاضة! يقول الفيومي في المصباح (مادة ملح/ ٢٢١): " ونقل الأزهري اختلاف الناس في جواز ماء مالح، ثم قال: يقال ماء مالح وملح أيضا، وفي نسخة من التهذيب: قلتُ: ومالح لغة لا تنكر وإن كانت قليلة، وقال – [أي أبو الحسن علي بنالحسن الهنائي] - في المُجَرَّد: مالح وملح بمعنًى، وقال ابن السيد في مثلث اللغة: ماء ملح ولا يقال مالح في قول أكثر أهل اللغة، وعبارة المتقدمين فيه "ومالح قليل"، ويعنون بقلته كونه لم يجئ على فعله، فلم يهتدِ بعض المتأخرين إلى مغزاهم، وحملوا القلة على الشهرة والثبوت، وليس كذلك بل هي محمولة على جريانه على فعله. كيف وقد نُقِل أنها لغة حجازية وصرح أهل اللغة بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أفصحها ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونه، ولهذا نزل القرآن بلغتهم وكان منهم أفصح العرب – صلى الله عليه وسلم - ، وما ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته. وقد قالوا – [أي أهل الحجاز] – في الفعل: ملَح الماء مُلُوحًا من باب قعَد، وقياس هذا مالح، فعلى هذا هو جارٍ على القياس".

وفي هذين المثالين كفاية للنبيه وغنية

للراغب، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق؛ نعم: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ [سورة يوسف/ ٧٦].

محور الإشكالية:

تكمن الإشكالية التي بين يدي هذا البحث في حجم الاضطراب الناشئ بين اللغويين المعاصرين في تحديد ما يقال وما لا يقال، بما من شأنه إحداث اضطراب وتشويش في أذهان الكُتَّاب والطلاب والباحثين، على مستويين:

الأول: مستوى المشتغلين في الحقل الثقافي العام من إعلاميين ومفكرين وسياسيين ورجال قانون. والثاني: مستوى المشتغلين في الحقل اللغوي والأدبي من طلاب وباحثين.

يضاف إلى ذلك الوضع المضطرب سيلٌ من العبارات الانتقادية الصارمة التي تُظهر الكاتب الذي يرمى بتهمة اللحن بمظهر الجهول الذي لا ناقة له في كلام العرب وأساليبهم ولا جمل! الأمر الذي يحدث صدمة كبرى ويولد في النفوس حالة من الإحباط تتنازعها مطاعن ومغامز شتى، فهو إذن أقرب إلى جَلْد للآخرين بسياط التلحين، وأبعد ما يكون من طريقة التعليم والتوجيه والإرشاد بلطف المعلم ورفق المربي، فترى بعض أولئك النقاد يصور اللاحنين من الإعلاميين والروائيين وأهل الصِحافة والثقافة أعداءً للعربية، ويحشرهم في زمرة المتآمرين على لغة الضاد، والقومُ – إن سلّمنا أنهم غارقون في مستنقع اللحن، والحالة هذه، – أحوج ما يكونون إلى نقد رفيق يضيء لهم الطريق، بحجة لا مرية فيها، وأسلوب يليق بعقولهم ومكانتهم، لئلا ينقلب الدواء داءً، والإعانة تعنتا وعناءً.

وفي الواقع المَعيش اليوم يضج العشرات بل المئات من طلاب الدراسات العليا بالملاحظات النقدية التي يوجهها إليهم قارئو رسائلهم الجامعية والمناقشون والمشرفون. وأعرض نموذجا له من الأشباه والنظائر ما لا يكاد يحصى: يرفع الطالب أطروحته – بعد موافقة المشرف عليها – إلى لجنة القراء، فالقارئ الأول يرفض بصرامة استعمال ألفاظ: كذا وكذا وكذا – مثلا – باعتبارها خطأ شائعا، أما القارئان الثاني والثالث فيجيزانها – أو بعضها – باعتبارها صحيحة فصيحة!! فهاهنا صدمة وتشويش؛ فأين المرجع الحاسم، وأين المفزع لبت الخلاف؟ وأي رأي يعتمد: رأي مشرفه أم القارئ الأول أم سواه؟!

هذا، وقد سعى غير واحد من اللغويين والأساتذة المعاصرين إلى ضبط بعض تلك الانحرافات المعيارية في المفردات والتراكيب التي يقع فيها الباحثون الأكاديميون وطلاب الدراسات العليا، فوضعوا مؤلفات خاصة تعالجها وتنبه عليها منذ عام ١٩٧٩، ببحث عرضه كمال بشر في جامعة الكويت بعنوان (الأخطاء الشائعة في نظام الجملة بين طلاب الجامعات)، ثم في عام ١٩٨٤ صدر كتاب نهاد الموسى (اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية). ومع ذلك بقي الأمر متفلتا من أي إطار مرجعي يرضي جميع الأطراف، فيبت في الجدل والخلاف، ويتحاكم الأكاديميون واللغويون إليه: طلابا وأساتذة وباحثين. بل إن تلك الظاهرة قد فشت واستفحلت، حتى شبهها فخر الدين قباوة بـ(الوصاية اللغوية)، ووسم أصحابها بـ(الأوصياء على اللغة) " الذين شاع بينهم تسقُّط ما يجري بين الألسنة والأقلام من عبارات أو مفردات غريبة عليهم، وراحوا يخطِّئون أصحابها ويحرمونها على الجميع، ثم تابعوا هذه النزعة بحماسة وعنف، فأصدروا توصيات وزواجر وتعليمات بعناوين صارخة، ....، والناظر في أكثر مصنفاتهم يجد نفسه في أرض عربية مزروعة بالألغام والأسلاك الشائكة والحواجز، بحيث لا يستطيع الحركة بله النشاط والإقدام والعمل الإيجابي الكريم، فهو محاط بالزواجر والنواهي والمحظورات والمحرمات والممنوعات، بما لا يسمح به هؤلاء الأوصياء من دون وصاية. فقد نصبوا أنفسهم آمرين ناهين زاجرين ليحموا العربية فيما يتوهمون فحجروا واسعًا وضيقوا على الناس الخناق"! (قباوة، ٢٠٠٧، ٢٨– ٢٩).

كل ذلك الواقع المضطرب المتأرجح بين ردٍّ وصدٍّ دفع بتعالي أصوات عدة للحد من فوضى التخطئة والتلحين المتسرعة أو غير المنضبطة، التي لا تعترف بخلاف أو تعدد آراء ومذاهب لها حظٌّ من النظر، ولا ترى في القواعد والأحكام اللغوية إلا قولا واحدا وقرارًا نافذا لا يقبل النقاش أو المراجعة. فبتنا نسمع من بعض الكتاب والباحثين في عدد من الندوات والمؤتمرات دعوات إلى قيام نظام حوكمة لغوية شبيهة في مفهومها وآلياتها الإجرائية بالحوكمة الإدارية في المؤسسات والشركات. وجلي أن المراد بهذا التوجه تحديد الضوابط اللغوية للتراكيب والأساليب والمفردات ضمن حدود المرونة القصوى التي تسمح

بها اللغة، وتنظيم إدارة تلك الضوابط: تعميما ومراقبة وتقويمًا للأداء، على أن تكون البداية من مؤسسات التعليم ومراكز الدراسات والأبحاث، لأن إمكانية الضبط والتنسيق فيها للمخرجات اللغوية قابلة للتحقق وإن اعترضتها بعض الصعوبات؛ لأن تطبيق مبادئ أي نظام أو قانون يقتضي إلزامية الأفراد باتباعه والتقيد بمواده، فنجاحه مرتبط بالنجاح في تطبيق تلك الإلزامية، وهذا في مؤسسات التعليم عموما – الحكومية والأهلية – أيسر من المؤسسات الأخرى بله الأفرادَ والمراكز والتيارات الفكرية العامة، فالبدء بها أدعى إلى تقديم نموذج صالح للاحتذاء والتأسي، يعين على بلوغ الغاية الأساسية ومعالجة هذه الإشكالية الكبرى.

"الحوكمة" اللغوية: وقفة مع المصطلح وأبعاده الدلالية:

إن الدعوة إلى إنتاج نظام فكري أو ثقافي عام، أو أكاديمي متخصص يوسم بأنه حوكمة لغوية لهو خطوة يمتزج فيها الطموح والجرأة في آنٍ، وبالأخص في ظل وجود عدة مجامع لغوية بين ظهرانَيْ مجتمعاتنا العربية، كمجامع دمشق وبغداد والقاهرة وعمان والخرطوم، واتحادات وجمعيات لغوية في تونس، والجزائر، والمغرب، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى كليات الآداب وأقسام اللغة العربية في جامعاتنا العربية. وقبل سبر غور هذه الفكرة لا بد لقلم البحث من وقفتين:

الأولى: وقفة لغوية مع المصطلح نفسه: "الحوكمة".

والثانية: وقفة مع الأبعاد الدلالية لفكرة الحوكمة اللغوية، وانعكاساتها الافتراضية والمتوقعة.

الوقفة الأولى: وقفة لغوية مع المصطلح نفسه: "الحوكمة"

لا غرو أن تُستهل هذه الوقفة بالبحث في الجانب اللغوي لكلمة حوكمة؛ وبما أن الشيء بالشيء يذكر، والمقام مقام بحث في قضية التخطئة والتلحين، والتدقيق والمراقبة، فلا بد من نظر لغوي في الكلمة المطروحة مفتاحا للحل والعلاج.

كلمة حَوْكَمَة على وزن فَوْعَلَة، والفوعلة من أبنية المصادر المطردة للأفعال الثلاثية المزيدة للإلحاق بالرباعي المجرد، وفعلها بوزن: فَوْعَلَ وهو من الأوزان المحفوظة لألفاظ محصورة بالسماع على اعتبار مذهب الجمهور بمنع قياسية صيغ الإلحاق وقصرها على السماع. فالفوعلة من الأبنية المقصورة على السماع، لأنهم نصُّوا على منع القياس على الملحق بالواو، دون الملحق باللام في مذهب بعض المتقدمين كالمازني (الحديثي، ١٩٦٥، ١١١ – ١١٢). ويذكر بعض اللغويين المتقدمين أن العرب استعملوا الإلحاق للاتساع في محاوراتهم وطرق كلامهم واهتمامهم بالمعاني وتقديمها على الألفاظ (ابن جني، الخصائص، ٢٢١/١). وقد رأى بعض اللغويين في العصر الحديث استعمال لفظة الحوكمة، من جذر (ح ك م)، مستفيدين من الدلالة اللفظية للصيغة التي تقتضي وجود فاعلٍ يَفْعَل، أسوة بأخواتها من نحو ألفاظ: العَوْلَمة والعَوْزَبة والحَوْسَبة والقَوْلَبة والفَوْتَرة التي شاعت في الدراسات الحديثة والاستعمالات المعاصرة. فاستعمال لفظة "الحوكمة" – والحالة هذه – قد يُعارَض ابتداءً بأنه مخالف لقواعد الإلحاق عند اللغويين، فهي تعد في نظر المانعين من اللحن والخطأ الذي ينبغي هجره والحذر منه، فتكون لا محالة مصطلحا قد ولد ميتا، وآب حينئذ سعي من نادى بها في خيَّاب بن بَيَّاب! وقد أقر بعض الباحثين في العلوم الإدارية الحديثة بذلك فقال: "الحوكمة هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجارٍ على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر، فليس مصدر (فوعلة) من المصادر القياسية الجارية على نسق اللغة". (الصلاحين، ٥). لكن من ينكرها هو منكر أيضا صحة استعمال أخواتها كالعولمة والعوربة، وهو أمر لا نرى المتسرعين بالتخطئة يصوبون عليه سهامهم؛ فإخال لفظة (الحوكمة) تسلم من النقد بسلامة نظائرها الحديثة، وإن بقي في أنفسهم من الإقرار بها شيء.

ويلتمس لغويونا المحدثين لتخريجها لغويًّا استدعاء الحاجة في اصطلاحات العلوم إلى التوسع اللغوي، كما هو الشأن في كثير من مصطلحات علم الكلام والمنطق والتصوف والنحو والصرف، كمصطلح (الماصَدَق) (حاشية الخضري، ١٧/١)، وتاليًا الانطلاق من باب التوليد اللغوي للألفاظ بالنحت أو الاشتقاق، ولو تجاوزوا حدود المقصور منها على السماع، ومن ثم أقرته المجامع اللغوية العربية، ولم تر مشاحة في إطلاقه واستعماله.

الوقفة الثانية: مع الأبعاد الدلالية لفكرة الحوكمة اللغوية وانعكاساتها الافتراضية والمتوقعة

لم تحظ الحوكمة بتعريف دقيق في مستويات استعمالاتها المختلفة في

علوم الإدارة البحتة، والسياسة والتربية والاقتصاد؛ فقد تباينت تعريفاتها بتباين المفهوم منها (ناصر الدين، ٣، ٧ – ٨)، غير أن تلك التباينات تتقاطع في بعض الجوانب التي تتلخص في مدلولين محوريين: الحكم أو السيطرة والإدارة، أو إدارة الحكم وإدارة السيطرة والسلطة (مركز أبوظبي للحوكمة، ٥).

ويرى بعض الباحثين في الحكومة معاني دلالية مكثفة مجتمعة في آن؛ فبسطوا مفهومها بأنها: حالة، وعملية، واتجاه، وتيار، وهي في الوقت ذاته مزيج من هذا وذاك، وعامل صحة وحيوية، ونظام مناعة وحماية وتفعيل، ونظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه، ويؤمن سلامة كافة التصرفات وحمايتها، ونزاهة السلوك داخل المؤسسات، ويصنع من أجلها سياج أمان، وحاجز حماية فعّالا وواضحًا. (الخضيري، ٢٠٠٥، ٦).

ويرجح آخرون اعتماد مصطلح الحوكمة – من الناحية اللفظية – لما يتمتع به من شحنة دلالية لا تزاحمه فيها أخواته في الاشتقاق من نحو ألفاظ: الحكم والحاكمية والحكومة والتحكم والاحتكام والتحاكم. وهو من حيث الدلالة المعنوية أقرب نسبًا وأوثق سببًا بلفظ الحكومة، لما يتضمنه من معاني الانضباط والسيطرة والحُكم بكل ما تعني تلك الكلمات معًا. وعلى التفصيل تشير بعض الدراسات الحديثة إلى اعتماده وتعميمه انطلاقا من اشتماله على الدلالات الآتية:

أ- الحكمة: وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

ب- الحُكم : وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ج- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

د-التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين. (ناصر الدين، ٦-٧).

وفي المحصلة الإجرائية فإن الحوكمة في أي نظام مؤسسي هي كتلة متكاملة ترتكز على ثلاث قواعد أساسية لا بد أن تسير عليها أي مؤسسة وتطبقها بالتفصيل والإحكام كي تحصل على شهادة الحوكمة، وهذه القواعد هي:

١- قاعدة الشفافية: والمقصود بها تصميم النظم والآليات والسياسات وغيرها من الأدوات التي تكفل حق الفرد، وتطبيقها.

٢ قاعدة المساءلة: وهي تمكين الأفراد والمنظمات من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيله أو الإساءة الى الآخرين.

٣- قاعدة المشاركة: وهي إتاحة الفرصة للأفراد والجمعيات الأهلية للمشاركة في صنع السياسات ووضع قواعد العمل في مختلف المجالات وحقول الحياة ذات الصلة بالمشروع المركزي. (ناصر الدين، ١٣ – ١٤).

وبما أن أصحاب مشروع الحوكمة اللغوية يريدونها حلا لمشكلة فوضى التلحين اللغوي فهم حتما لا يريدونها أن تغدو بعد انطلاقتها مشكلة أخرى، فحريٌّ بهم إذن أن يتخذوا كل أسباب نجاحها من الناحيتين النظرية والعملية، واضعين نصب أعينهم أنهم لا يتوجهون إلى سلع استهلاكية أو أسواق ومؤسسات وشركات اقتصادية ، بل يتوجهون إلى قضية شريفة ونبيلة؛ إلى هوية الأمة وتراثها ورصيدها ووعائها الثقافي الكبير الجامع: اللغة العربية، لغة القرءان الكريم. فالخطب جلل، ولذا فلا بد أن تتوفر في الإطار التنظيمي العام الذي سيتخذونه للحوكمة اللغوية الخصائص التي تلائم لغة الضاد وسماتها وعلومها وخصوصيتها، لا أن يُستورد نظام حوكمة معلّب من الثقافات الأخرى، فيفرض على واقع ثقافتنا العربية كيفما اتفق، فنكون حينئذ كالمستجير من الرمضاء بالنار!

مستويات التحدي الحالي وأسبابها:

إن دون بلوغ الغاية ونيل المرتجى من تفعيل فكرة أو مشروع الحوكمة اللغوية عقبات تتمثل في عدة مستويات من التحديات، أبرزها:

١. تعدد المرجعيات اللغوية، المحلية والإقليمية في الأقطار العربية والإسلامية، بل في القطر الواحد أحيانا؛ ففي مصر – مثلا – تتجاذب أهل الفكر واللغة مرجعيتان كبريان: المجمع اللغوي المصري، والأزهر الشريف الذي له مزية السبق والقدم، والذي كان بعض شيوخه من مؤسسي مجمع القاهرة اللغوي عام ١٩٣٢ المسمى آنذاك مجمع الملك فؤاد الأول للغة العربية.

٢. تعدد وتشعب المناهج والتيارات الفكرية واللغوية والأدبية، التي يرى بعضها أنه في حل من الانقياد إلى أية مراجع

لغوية إقليمية، كالمجامع اللغوية أو أية آراء تصدر من هذه الجهة المتخصصة أو تلك؛ فهي ماضية في خطها الذي ارتضته وراضت عليه أتباعها، ولا يثنيها قرار أو يمنعها اعتراض أو انتقاد.

٣. التطور السريع والمتلاحق في عجلة العلوم والمعارف والمخترعات الحديثة، وضعف قنوات التواصل والتنسيق بين المراجع اللغوية العربية، وغياب بعضها عن مواكبة هذا التطور الذي اجتاح الأفراد والمجتمعات، بما أثقل الساحة الفكرية والثقافية بركام ثقيل من ألفاظ وتراكيب أعجمية المنشأ قد استحوذت على العامة والخاصة فكرا وممارسة، فباتت بحاجة إلى معالجة سريعة، والناس لن ينتظروا طويلا؛ فالإعلامي سيخاطب جمهوره، والكاتب ينتظره قُرّاؤه، والمحاضر يترقبه طلابه، وعربة الحياة والزمن لا تتوقف، فستنطلق الألسنة والأقلام في التعبير بما تراه – وتحسبه – صوابا، وقد تصيب تارة وتخطئ تارات، وليس بحثنا في هذا، إنما تقع الواقعة حين تشرئب أقلام الانتقاد والوصايات اللغوية الطارئة، فترصد صوابا حسبته خطأ، فتجاهر بالتخطئة، فتقع البلبلة، ويسود الاضطراب والتشويش والحيرة، ونعود إلى حلبة النزاع ثانيةً، وركب الحضارة والتطور المعرفي ماض من حولنا، وقد فاتنا منه ما فات، فنتجه اختيارات جمهرة المثقفين حينئذ، من عامة وخاصة، إلى تراكيب وألفاظ تمليها عليهم ثقافتهم المحصلة، كلٌّ بمقدار حصائله اللغوية ومكتسباته الثقافية، أي أنه صار لدى كل فرد أو مجموعة قياسهم الخاص. وبعض تلك الأقيسة – كما ذكرنا – قد يكون مما تسمح به اللغة أو بعض لهجات العرب المشهورة كقيس وتميم وأسد وكنانة وهذيل، وقد يكون بعضها من اللحن الشائع الذي نبه عليه اللغويون قديما وحذروا من مزالقه. ولا يبقى أمام الكثيرين إلا تلقف مفردات وتراكيب "مستوردة" بعجمتها كما هي، فيرددونها بلغتها وتراكيبها، وذلك عند بعض آخرُ الدواء وإن كان ضغثًا على إبَّالة!

أمام كل ذلك لم يكن بد أو مفر من التحاكم إلى ركن مكين يتولى – وفق نظام واضح ودقيق وصارم – التصدي لكلتا الحالتين: حالة الكتاب والباحثين أصحاب الألفاظ والتراكيب المتهمة باللحن والخطأ، التي قد تكون صحيحة، وحالة أولئك المخطئين لهم بغير دليل، أو بحجج غير ناهضة.

فهذا النظام يراقب، ويسجل ويرصد، ويدرس الحالات التي تحتاج إلى تنبيه إن كان ثمة خطأ صُراح لا مرية فيه، فتدرسها وتحللها وتنظر في شأن أصحابها وظروفهم ومواقعهم الوظيفية والاجتماعية واعتباراتهم، وتحديد آليات التواصل معهم للتنسيق والتصحيح، سواء عبر التواصل المباشر أو غير المباشر، عبر المؤسسات التي ينضوون تحتها، ونحو ذلك، وكلٌّ بحسبه، وبهذا يتحقق هدفان: التصحيح إن كان ثَمة خطأ ولحن، وحماية الكاتب أو القائل ودفع التشويش عنه إن كان الخطأ من المخطِّئين.

وعلى المقلب الآخر: يراقب هذا النظام أيضا ما يصدر عن أولئك المتصدين المتصدرين للتخطئة والتلحين، فيدرس الحالات التي ينتقدونها، ثم يتواصل معهم عبر قنوات معينة، وكلٌّ بحسبه: سواء كان مؤسسة أو أفرادا، للبيان والتبيين، بالحجج والبراهين كي يلجم تلك الاندفاعات غير المنضبطة، ويحد من أثر شظاياها وآثارها السلبية، بغية أن يُتدارك ما فات ويَسلم ما هو آت، فالناقد وإن علم شيئا فلقد غابت عنه – لا شك – أشياء.

الحوكمة اللغوية: مهمة الجامعات أم المجامع اللغوية؟

قد تبدو لأول وهلة مهمة تنفيذ مشروع الحوكمة اللغوية منوطة – ببداهة الطرح وأبعاده – بمجامع اللغة العربية باعتبارها المرجعيات المركزية العليا لقرار اللغة العربية على مستوى العالم، وباعتبار أن لفظة الحوكمة لها بعد دلالي في السيطرة والتحكم والقرار والمرجعية، وذلك في حقل اللغة العربية أليق وألصق بالمجامع اللغوية لا الجامعات. لكن بحسب ما تبين في العرض المتقدم من وظيفيّة المشروع يظهر أنه لا منازعة ولا مزاحمة بين الجامعات والمجامع في المرجعية والقرار اللغوي؛ فالحوكمة اللغوية بالمفهوم المذكور لا تعني الخوض في عملية الاستقراء والبحث والتمحيص في الأصول والقواعد، ثم إصدار أحكام التخطئة والتبرئة لهذه الجهة أو تلك، وما يتصل بتلك المعمعة من تعمق في الاستدلال وإحاطة بالمذاهب والأقوال ثم المحاسبة والمحاكمة. تلك المهمات متروكة للمرجعيات اللغوية

المتمثلة بالمجامع اللغوية العربية، التي لا تنفك بحالٍ عن كونها شريكة في منظومة الحوكمة اللغوية المنشودة، بالتعاون مع كليات الآداب وأقسام اللغة العربية الجامعات، ومراكز الدراسات والهيئات والاتحادات اللغوية التي تعنى بالشأن اللغوي العربي، وعدد من الأفراد الأفذاذ من اللغويين المعاصرين المشهود لهم بالأهلية والكفاءة في هذا الحقل.

إن قضية الحوكمة اللغوية هي قضيةٌ إجرائيةٌ تعتمد آليات محددة وفاعلة يكتنفها نظام إداري مرتكز على أسس وقواعد وضوابط عملية، وهي في سيرورتها ترجع إلى المجامع اللغوية وغيرها من المرجعيات المعتمدة، فترفع إليها التقارير والملاحظات والتوصيات، وتتسق معها، وكذلك تتسق بينها وبين المؤسسات المختصة والخبراء اللغويين المختصين، آخذةً إليها مقررات المرجعيات اللغوية، فتعممه وتعلنها وتتواصل مع المؤسسات المختلفة في المجتمع لترجمة تلك المقررات واقعا عمليا مثمرا، مع المتابعة الحثيثة والمراقبة المستمرة لكل الإجراءات المطلوبة ثم التقويم الدوري المتواصل. فهي نظام أشبه بالذراع التنفيذية لمرجعيات القرار اللغوي، ونظام خدمات يغني ويحمي الساحة اللغوية وأهلها، لذلك فالقائمون على هذا العمل من هيئات ولجان لا يشترط أن يكونوا لغويين أو أدباء، بل هم في غالبيتهم أهل خبرة ودربة في شؤون العمل الإداري من تخطيط وتنفيذ وتنسيق واتصالات وجمع بيانات وعلاقات عامة وطباعة ونشر ...إلخ، وهي آليات عملية لا تتطلب خبيرا لغويا فضلا عن عضو مجمعي؛ ومن هنا كانت الجامعات بما يتوفر لديها من أقسام وكليات إدارية وخبراء في مجالات الإدارة والحوكمة أقرب إلى تولي شؤون فكرة الحوكمة اللغوية خصوصا في بداياتها الأولى، إن تم عقد العزم من أصحاب هذا التوجه الناشئ على وضعه في حيز التنفيذ.

الخاتمة والتوصيات:

يخلص البحث من العرض السابق إلى أن المنطق الثقافي السليم يرفض أي حالة من شأنها أن تحدث تشويشًا وإرباكا في ساحة العلم عموما والساحة اللغوية خصوصًا، ولا سيما في عصرنا الحالي الذي احتدم فيه الصراع الثقافي بين الأمم تحت عناوين شتى كصراع الحضرات، والعولمة الثقافية، ... إلخ. ومن هنا فإننا – رجالَ لغة وأدباءَ ومعلمين ومختصين بالشأن اللغويِ – نتفهم بروز الدعوة إلى نظام حوكمة لغوية، تكون فاتحة حلٍّ عمليّ حقيقي يريحنا من عناء فوضى التخطئة والتلحين. نعم إن الحلول المطروحة في الساحة منذ عقود كانت وما زالت حبيسة الملفات والأدراج، وهي – وإن تعددت صورها - ذات مشرب تقليدي واحد في تصور الحل والعلاج، أما فكرة الحوكمة اللغوية فهي جديدة المعنى والمبنى، ولعل فيها ما يسعف في هذا الزمن الكُلاح!

لكنني أتقدم ببعض المقترحات أصوغها بشكل توصيات للمنادين بهذا المشروع الكبير والطموح، أفرادا مستقلين كانوا أم مؤسسات لغوية متخصصة، لعل فيها عونا لهم بما يختصر الطريق ويقرّب البعيد، فأوجزها في الآتي:

١- التعاون مع أعلى مرجعية أكاديمية عربية رسمية وهي اتحاد الجامعات العربية، عبر جمعية كليات الآداب في الجامعات العربية التابعة للاتحاد؛ فهي قناة التواصل الأساسية بين كليات الآداب وأقسام اللغة العربية في الجامعات العربية، وهي تشكل بما لها من وزن أكاديمي ولجان متخصصة وثقل مرجعي وعلاقات رسمية عربية ودولية مظلة مطلوبة لحماية هذا المشروع وتوفير أرفع سبل الدعم له: المعنوية والقانونية والعلمية والمادية، عبر شبكة متينة من الاتصالات والعلاقات، وطاقم رفيع من الخبراء والمختصين؛ فعائدات هذا المشروع تتجلى في استقرار منهجي مطلوب في حدوده الدنيا للباحثين وطلاب الدراسات العليا، ليس في تخصص اللغة العربية وآدابها فحسب، بل في سائر التخصصات العلمية الأخرى، وعلى الخصوص في قطاعات التربية والترجمة والتعريب والإعلام والعلوم الإنسانية عامة. وهو سيسد ثغرة ما تزال تعاني منها الجامعات العربية حتى اللحظة! ولا شك فإن الاتحاد سيكون أول من يقطف ثمار ذلك المشروع إن تحقق.

٢- التواصل والتنسيق مع المجامع اللغوية العربية، وإطلاعها على الفكرة وأبعادها وأهدافها، فالمجامع هي المرجعية الأولى، وتفهمها ودعمها للفكرة ركن أساس في صرح الحوكمة اللغوية، وضمانة علمية لاستمراره وتغذيته بالقرارات والتوصيات الناجزة. ثم هو فرصة للمجامع للنهوض من كبوتها، وإحيائها وتنشيطها لتتخذ مكانها في الساحة

اللغوية بقوة وتألق بما يجدد شبابها ويعيد إليها الاعتبار بعد طول غياب.

٣- إنشاء اللجان أو الهيئات المركزية التي يفترض أن تحمل هذا العبء الكبير، والتي هي في غالبها لجان ذات صبغة إدارية، تعمل وفق رؤية واضحة وأهداف محددة ومكشوفة للجميع، ضمن نظم الحوكمة المعروفة عالميا، مع الخصوصية التي تناسب هذا المشروع وأهدافه.

٤- التنسيق بين الجامعات العربية – من جهة – والمجامع اللغوية ومراكز الدراسات والأبحاث والجمعيات والاتحادات اللغوية من جهة ثانية عبر اتحاد الجامعات العربية، درءا للمزايدات، واختصارا للوقت، وتعجيلا في المنفعة، وتأكيدا على وضوح الخطوات والمبادرات والتوصيات، بما يرضي الأطراف كافة بقدر المستطاع.

وختاماً: إن الناظر بعين الاستشراف إلى واقع تتجسد فيه تلك الطموحات سيرتفع في نفسه فيض التفاؤل بما قد يتحقق من وحدة انسجامية تجمع أهل الضاد على سَنَن رشيدة واضحة المعالم، رصينة المعايير، مرنة حازمة في آن، تحظى بالقبول والإقبال من عامة المثقفين وخاصتهم، وذاك – إن بدا حلما بعيد المنال – توجُّهٌ أراده أصحابه درب نجاة من تلكم الإشكاليات التي أحدثتها وصايات التلحين وإفرازاتها غير المنضبطة، فلتكنْ خطوة في الاتجاه الصحيح، وقديما قالت العرب: من أدمن طرق الباب أوشك أن يُفتح له.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. بشر، كمال، "الأخطاء الشائعة في نظام الجملة بين طلاب الجامعات"، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٩.

٢. جاد الكريم، عبد الله، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣. ابن جني، الخصائص، تح: النجار، محمد علي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢ – ١٩٥٦.

٤. الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥.

٥. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠.

٦. الخضيري، محسن، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧. الزعبلاوي، صلاح الدين، معجم أخطاء الكتاب، دار الثقافة والتراث، دمشق، ٢٠٠٦.

٨. الصلاحين، عبد المجيد، "الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس – ليبيا، (٢٧ – ٢٨) أبريل ٢٠١٠.

٩. الفراء، معاني القرءان، تح: نجاتي، والنجار، وشلبي، القاهرة، ١٩٥٥ – ١٩٧٢.

١٠. الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.

١١. قباوة، فخر الدين، فتاوى في علوم العربية، دار الملتقى، حلب، ٢٠٠٧.

١٢. مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة (بلا ت).

١٣. الموسى، نهاد، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، عمان، ١٩٨٤.

١٤. ناصر الدين، يعقوب، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلّبات الجودة الشاملة، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن (بلا ت).